د.مخداني نسيمة

أستاذة محاضرة بقسم علم الاجتماع

"مجتمع المعرفة"

ملخص:

يعتبر مجتمع المعرفة مجتمع العصر الحاضر والمستقبل، نظراً لأهمية المعرفة في حياة المجتمعات والدول وحتى الأفراد، وللوصول إلى هذا المجتمع يجب الاهتمام بما يسمى باقتصاد المعرفة بدلا عن الاقتصاديات القديمة، وإعطاء عناية أكبر للمعرفة التي تمثل مفتاح التطور الاقتصادي والاجتماعي في القرن الواحد والعشرين، ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض أخذ الاهتمام بالتربية والتعليم المجال الأكبر، نظراً لأن مستقبل أي مجتمع ينطلق من اهتمامه بالجيل الجديد، لذلك يجب الاهتمام بما يسمى التعليم الذاتي الذي يعني في مجمله التعلم مدى الحياة،

فالعيش في مجتمع المعرفة يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري المنتج للمعرفة التي هي مصدر أساسي من مصادر القوة، ويصبح الاستثمار في مجال التربية أكثر وأهم الاستثمارات من ناحية العائدات، وهذا ما يجب أن تستوعبه المجتمعات العربية التي مازالت متأخرة في ميدان مجتمع المعرفة.

Résumé:

La société de la connaissance est une société d'aujourd'hui et de l'avenir, et ce en égard à son importance dans la vie des sociétés, des états et des individus. Et pour atteindre cette société il faut s'intéresser à l'économie de la connaissance au lieu des économies anciennes, et donner beaucoup d'importance au savoir par-ce qu'il représente le moteur de l'évolution économique et sociale de 21 ème siècle .Afin de concrétiser ce but il faut donner de l'intérêt majeur pour l'éducation.

L'avenir de n'importe qu'elle société est lié à son occupation de la nouvelle génération, pour ses raisons l'auto éducation doit bénéficier d'une grande importance dans le système éducatif, qui signifie aussi l'apprentissage a vie. Donc un apprentissage haut delà des cursus scolaires.

Adhéré à la société de la connaissance et très proche du facteur humain producteur initial du savoir qui est en même temps une des sources essentielle de la force, et qui devient par la suite l'investisment éducatif le plus bénéfique en matières des rendements. C'est ce que doit assimiler les sociétés arabes qui restes encore loin derrière la société de la connaissance.

مقدمة:

يوصف المجتمع المعاصر بأنه مجتمع المعلومات، الذي تتدفق فيه المعطيات بسهولة ويسر، حيث يمكن الحصول على المعلومات من مصادر كثيرة ومتنوعة دون عناء. وقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لقيام ما يطلق عليه اسم "مجتمع المعرفة" الذي لا يكتفي باستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة وأحداثها وتفاعلاتها، والاستفادة منها في توجيه مختلف المجالات الحياتية، وخاصة المجال الاقتصادي، وإنما يعمل على إنتاج المعرفة وتسويقها، بحيث تصبح مصدرًا اقتصاديًا رئيسيًا يحمل في طياته بذور الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توفر إمكانات خاصة تساعد على الاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة الكثيرة التي تتفق مع التحوّل إلى إنتاج المعرفة، واعتبارها سلعة تجارية تُعرض للبيع والشراء، وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، ويمكنها الوقوف في وجه المنافسة العالمية كأي سلعة أخرى.

بهذا تصبح "للمعرفة" المكانة الأولى في سلم المعاملات والعلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الشركات والمؤسسات، وبين الدول والشعوب. فالمستقبل هو للمعرفة التي هي "اقتصاد المستقبل، وهي ميدانه الرئيسي، وحقله الواسع الممتد المترامي الأطراف".[1]

وتزداد أهمية المعرفة في حياة الدول، والمشروعات والأفراد تدريجيا، ولكن رغم هذه الأهمية المتزايدة إلاّ أن اقتصاد المعرفة لا يزال مجهولاً من طرف الكثيرين،الذين لم يحاولوا التعرف على أبعاده وجوانبه رغم أهميته وحيويته، ودوره في الحياة اليومية لكل فرد في المجتمع.

إن المعرفة مصدر رئيسي للقوة حاضراً ومستقبلاً، و من يتجاهلها ويتجاهل قوانينها وأسسها و لم يرغب في اكتسابها، فإنه سيفقد قوته ومكانته تدريجياً مهما كانت.

لذلك فإن القرن الحادي و العشرين، هو قرن المعرفة، التي هي مفتاح النمو الاقتصادي، وأساس المزايا التنافسية، من خلال فتح الأسواق، و تحقيق المكانة و اكتساب القدرة، و توليد القوة.

وفي هذا العصر اختلفت مفاهيم القوة، والتقدم، وحتى مفاهيم الرفاهية و العمل والوظيفة، وأصبحت تدور حول مفاهيم "المعرفة"، "المعلومات" و"البيانات"، كما

أصبحت المعرفة هي المقياس الوحيد للتفرقة بين التقدم و التخلف، فمن يملك المعرفة يملك مفاتيح التقدم و التفوق، و من لا يملكها يبقى في جهله يتخبط.

في الوقت ذاته فإن المعرفة لم تأت من فراغ، بل جاءت من واقع حي و معاش. وهي تتشكل وتعيد إنتاج ذاتها في أشكال جديدة، وتتداخل في منظومات جديدة وعديدة، و لأنها حيوية و فاعلة فإنها في كل يوم في طور و شكل جديدين.

كما يمكن اعتبار المعرفة إبداعًا إنسانيًا راقيًا، لا يتوقف على شعب بعينه، أو دولة بذاتها، أونظامًا معينا، بل هي أمر مشاع و متاح للجميع، يمكن لكل من يرغب في اكتسابها أن يصل إليها بالاجتهاد و المثابرة ، ليعيد بوعيه وحرصه الذاتي إعادة تشكيلها وإبداعها أن يكون عارفًا.

وما نرمي إليه من خلال هذا المقال هو المساهمة في إثراء النقاش الدائر حول ماهية المعرفة ودورها في نمو وتقدم المجتمعات وارتباط الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية بها.

1- مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات :

أصبح الحديث عن مجتمع المعرفة شائعا في أوساط المثقفين، و مع ذلك فإن هذا المفهوم نفسه لا يزال يحيطه شيء من الغموض وعدم التحديد، و إن كان يشير بشكل ضمني إلى ضرورة توفر مستويات عليا من التعليم و البحث و التنمية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال. لكن الرأي السائد بين معظم المهتمين بالموضوع هو أن مجتمع المعرفة سوف يتحقق بصورة كاملة و واضحة على أرض الواقع بأسرع مما يظن الكثيرون. و يستند إلى المقولة الشهيرة: "المعرفة قوة" لتبيان أن إنتاج المعرفة هو الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء والاستمرار في الوجود، بل و تحقيق السيطرة و الهيمنة في عصر سوف يتميز بالصراع السياسي والاقتصادي و العلمي و الثقافي الآخر، سواء هذا الآخر فرداً، أو جماعات أو دولا.

يمكن تعريف مجتمع المعرفة (Knowlege Society) بأنه مجموعة من الأشخاص ذوي الاهتمامات المتقاربة والمشتركة، الذين "يحاولون تجميع معارفهم في مختلف المجالات التي يهتمون بها، و الاستفادة من المعرفة المتراكمة، أتاحها لهم اجتماعهم وتمثل هذه الأخيرة الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير. وفي نفس الاتجاه، يرى الاقتصاديون، أنه في مجتمع المعرفة " لا يمكن فصل التطور عن مدى إمكانية الدولة على إنتاج وتوزيع واستعمال المعارف، وعلى الابتكار، والتكنولوجيا ".[2]

وتبقى وظيفة مجتمع المعرفة هي التعليم و التعلّم، التي من خلالها يتواصل مع الآخرين، ويبتكر ويتحكم ويتقدم في كافة جوانب الحياة، و يضع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بفضل تحكمه وتوظيفه للتقنية الرقمية.

نستنتج مما سبق أن بروز المجتمع العالمي للمعلومات لا يصلح إلاّ كوسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة، فازدهار الشبكات المعلوماتية لا يمكن له وحده، أن يقيم قواعد المعرفة، لأنه إذا كانت المعلومات فعلاً وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة... وبالتالي لا يمكن اختزال مجتمع المعرفة إلى مجتمع معلومات .

وللتفرقة بين "مجتمع المعرفة " و "مجتمع المعلومات" نقدم بعض التعاريف المتداولة لمجتمع المعلومات، منها أنه هو المجتمع الذي يشتغل معظم أفراده في إنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزالها أو معالجتها أو توزيعها، ومنها كذلك أن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات

الاتصال، أي على التقنية الفكرية، التي تضم سلعًا وخدمات جديدة، مع التزايد المستمر للقوة العاملة بالمعلومات التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع و الخدمات. كما أنه هو المجتمع الذي يستخدم المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، أو هو ذلك المجتمع الذي يعتمد أساسًا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، و كسلعة استراتيجية و خدمة، ومصدر للدخل القومي و مجال للقوة العاملة.[3]

إذن فمجتمع المعلومات يعتمد أساسا على نشر المعلومات و استثمارها، بالإضافة إلى توليدها. وما يميز "مجتمع المعرفة" ليس الحصول على المعلومات أو إمكانية استخدامها بكفاءة وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة و محددة، رغم أهمية هذه الوظيفة، بل هو إنتاج المعرفة. و هذا الأمر يختلف عن الوضع القائم الآن حيث تكتفي معظم المجتمعات المعاصرة و عدد من المجتمعات المتقدمة بالبحث عن المعلومات التي تكفل لها القدرة على تصريف الأمور دون أن تعطي لمسألة انتاج المعرفة ما تستحقه من عناية و اهتمام،أو عن طريق التعرف على المبادئ و الأفكار و المناهج و الأسباب التي تساعد على إنتاجها.

استنادًا لما سبق فإن المعرفة تشكل في "مجتمعات المعرفة " أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، خاصة فيما يتصل بالاقتصاد و المجتمع و الثقافة، و كافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت تعتمد على توفر كم هائل من المعرفة والمعلومات، كما يتسم مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة بكون المعرفة من أهم المنتجات أو المواد الخام.

كما يتطلب مجتمع المعرفة بنية تحتية تضم بُنية تحتية مادية تشمل قاعات الاجتماعات ولوحات المناقشة و غيرها من جهة ، و من جهة أخرى بنية تحتية تكنولوجية تشمل تقنيات تقاسم المعلومات وقوائم بريدية إلكترونية و حجرات المحادثة و عقد مؤتمرات مرئية، واجتماعات تخيلية افتراضية وكذلك التّعلم عن بعد.

ولقيام مجتمع المعرفة لا بد من توفر الأركان الآتية:[4]

- حرية الرأي و التعبير.
- نشر و تعميم التعليم و ردم الفجوة المعلوماتية.
- إنتاج المعرفة و توظيفها بكفاءة في النسيج المجتمعي.
- إبداع نموذج معرفي ذي خصوصية ثقافية.

2- مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة :

تمثل الأرض، العمالة ورأس المال العوامل الثلاثة الأساسية في الاقتصاد القديم، في حين أصبح الاقتصاد الجديد يقوم على المعرفة الفنية، الإبداع، الذكاء والمعلومات. وفاقت أهمية الذكاء المتجسد في برنامج الكمبيوتر والتكنولوجيا التي مسّت نطاقاً واسعاً من المنتجات، أهمية تفوق رأس المال، أو الموارد أو العمالة.

وأصبحت المعرفة اقتصاداً جديداً قائماً بذاته مبنيا على علاقته مع الاقتصاديات الأخرى، وهو دائم الحركة في علاقاته وارتباطاته ، ودائم البحث عن أصحاب المواهب و الأفكار الجريئة والعقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

يعتمد اقتصاد المعرفة أساسًا على تقنية المعلومات والاتصالات، والتي تتطوّر كل يوم بصورة سريعة و متلاحقة، و من المؤكد كما يلاحظ المحللون أن أثر هذه التقنيات سيكون أوسع أثراً من الثورة الصناعية، وسيقود العالم باتجاه اقتصاد المعرفة، فقد أصبحت "السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع المهمة جدًا، وبدورها ساعدت تقنية المعلومات والاتصالات على نمو هذا الاقتصاد المعرفي".(5)

يعد اقتصاد المعرفة حتى الآن أكبر أنواع الاقتصاديات و أكثرها تنوعًا، وهو اقتصاد " فرضه الخيال على أرض الواقع، وأصبح بذلك للخيال معنى و مضمون وعائد ... يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع والتكيّف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها ويتكاثف حجم تأثيرها مع دقات الساعة وحركة عقاربها".(6)

إن الاقتصاد الجديد عبارة عن منظومة تفاعلية شاملة ومتكاملة من المعلومات، مهمتها الأساسية تجميع البيانات و استخراج المعلومات، تولد من استخدامها المعرفة، لتحقق بذلك القوة والنفوذ. ثم لا تكتفي بذلك بل تتجه إلى البحث عن معارف جديدة، وأشكال غير مسبوقة من المعرفة، فتشكل اقتصادًا متجددًا دائما.

أدى نمو اقتصاد المعرفة إلى إحداث علامات مميزة، فمثلاً نمو صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتنوعة والمتعددة، وانتشارها في كافة مجالات الحياة والأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، أدت إلى إحداث طفرة هائلة في اقتصاديات: الإنتاج، والتسويق، والتمويل وتنمية الكوادر البشرية.

يستمد الاقتصاد الجديد خصوصيته من دوره الذي سيقوم به في المستقبل. ولما كانت اقتصاديات المعرفة اقتصاديات متعلقة ومرتبطة باقتصاديات العرض والطلب،

وبالتوازنات الحركية لآليات السوق و بالدوافع المحرضة للتطوير والابتكار، فإنها مرتبطة بشكل أو بآخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل من التطوير مهمة مستديمة و عمل مستمر للمشروعات و الشركات، و من ثم فإن هذه المنظومات هي التي تشكل طبيعة و محتوى ومضمون المعرفة.

3- التربية و التعليم في عصر المعرفة :

من الواضح أننا نعيش على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة وتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل سريع، و تتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة، فمن الطبيعي- و مع هذا التطوّر الهائل في العالم المتجدد- أن يكون التعليم جزءًا من هذا التقدّم. كما أن التربية مطالبة بأن " تتكيّف بصفة مستمرة مع تغيرات المجتمع و متطلبات سوق العمل، لكن دون أن تغفل البعد المعرفي و الثقافي في بناء الفرد".[7]

من هنا لن نتحدث عن دور التربية في التغيير، باختزال دورها في اللحاق بالتغيير لا غير، بل إن دورها المنتظر هو تجديد التغيير و تجويده و ترشيده إن صح التعبير.

لذلك يبرز النظام التعليمي كأهم محرك لأي تغيير جذري و ثورة حقيقية في نمط الحياة فالأجيال الصاعدة هي الأقدر دوماً على إحداث نقلة نوعية من الحال المعيش إلى الحال الذي يتمنون إن توفرت سبل ووسائل التغيير.

إن مجتمع التعلّم عبارة عن شبكة إلكترونية من المتعلمين تمتلئ بخيارات عديدة يقدمها مزودي الخدمة من الحكومة أو القطاعات المختصة، و هذا الأمر يقودنا إلى التفكير في الوضع الذي ستكون عليه المدارس والجامعات ومراكز التكوين في المستقبل، وما هي الخصائص التي يجب أن تتبناها الآن من أجل توفير فرص الاستخدام المتعدد الذي سيكون-ربما- أمرًا بالغ التعقيد و لكنه سيكون سببا لتصميم مدني مبدع.

و هكذا يتبين لنا أن تربية المستقبل " تتطلب تفجير الطاقة الذاتية لكل فرد وتثبيت المبادئ الأولية لإغناء هذه الطاقة نفسها بنفسها ،و تطوير ذاتها عبر مراحل الحياة كلها"[8]. وهذا هو المعنى العميق للتعلم الذاتي.

كما أننا لا نعني بالتربية، التعليم النظامي وحده في مراحله المختلفة، بل نعني كذلك تلك الشبكة الواسعة من النشاطات التربوية و التثقيفية في التعليم غير النظامي، لاسيما تعليم الكبار، و التعليم العفوي العارض، خاصة ذلك الذي تبثه وسائل الإعلام الجماهيري، و مؤسسات العمل نفسها من مصانع و مزارع وشركات تجارية و سواها، وما يرسخه المجتمع لدى أفراده من أفكار و قيم وأنماط سلوك.

اتسع مفهوم "مجتمع المعرفة" ليشمل مجتمع التعلم مدى الحياة "ليس للبشر فقط بل للآلات والنظم و المؤسسات و الخلايا و الفيروسات".[9]

في ظل هذا الوضع سيرتبط مستقبل المدارس بشكل كبير بتقنية التعليم المتمثلة في الحاسوب أوما نسميه "ثقافة التقنية"، هذا الحاسوب الذي دخل في كل جوانب العملية التعليمية من تدريس و إدارة وبحث و تواصل مع الآخرين، بحيث أصبحت ثقافة التقنية من أبرز عناصر المدرسة المعاصرة.

لكن التعليم الإلكتروني لا يعني فقط توفير أجهزة الحاسب الآلي في الفصول الدراسية، أو في ممرات المباني الأكاديمية و لا يعني – أيضا – مدّ الشبكات و زيادة سعات الاتصال. كما لا يعني نقل المحتوى التعليمي كما هو و نشره على شبكة المعلومات العالمية، فالقضية ليست التقنية في المقام الأول، بل هي تطويع التقنية لتيسير عملية التعليم و التعلّم.

إن التعليم الالكتروني: تعليم يرتكز على الطالب، مما يعني أن دور المتعلّم قد تغير في عملية التعليم و التعلّم ، و بالتالي فإن دور المعلم قد تغيّر كذلك، من كونه " مصدرًا للمعلومات إلى كونه ميسرًا و مدربًا و منظمًا و مخططًا لعملية التعلم وغير ذلك من الأدوار التي يقتضيها تحول المتعلم من مستقبل سلبي للمعلومات إلى متعلم فعّال".[10]

كما أن التعليم في عصر "مجتمع المعرفة" نشاطٌ مستمرٌ لا ينتهي بانتهاء المراحل الدراسية العادية، و يعني ذلك ضرورة إعادة النظر في برامج إعداد و دريب المعلمين ولمناهج الدراسية وأساليب القياس و التقويم، و دور الأسرة و المجتمع في المشاركة مع المدرسة و التعاون معها لكي تؤدي رسالتها بصورة أفضل، كما تمثل "التكنولوجيات الحديثة للتعليم عن بعد،الفرصة الوحيدة للجامعات والمدارس لرد مكانتها في سوق التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة."[11]

ونظرًا لما تفرضه النقلة المجتمعية التي ستحدثها تقنية المعلومات– و هي في الحقيقة نقلة تربوية في المقام الأول- تبرز المعرفة كأهم مصدر للقوة بعد تراجع أهمية المصادر الطبيعية والمادية. و تصبح عملية تنمية الموارد البشرية – التي تنتج المعرفة و توظفها – هي العامل الحاسم في تحديد مستقبل المجتمع، و هكذا تتداخل عمليتا التنمية و التربية إلى حد يصل إلى شبه الترادف، ويصبح الاستثمار في مجال التربية هو أكثر الاستثمارات من حيث العائدات، بعد أن "تبوأت صناعة البشر قمة الهرم بصفتها أهم الصناعات في عصر المعلومات".[12]

وإذا كان المتعلم في العصر الصناعي مقيدًا بالمنطقة الجغرافية، أي أن الطالب يحرص على الالتحاق بمدرسة الحي، فإن التعليم في عصر المعلومات يركز على الاتصالات، ويُمكّن المتعلم الحصول على مصادر التعليم المنتجة و المنتشرة وطنيا وعالميًا.

وأصبح الكتاب التقليدي متزامنا مع المقرر الافتراضي، و قاعة الدرس الافتراضية والجامعة الافتراضية، كما أن التعليم يعتمد في هذا العصر على رأس مال معلوماتي، كمصدر للتعلم بما في ذلك التعلم الذاتي الذي يتحقق من خلال الإنترنت و الملتيميديا.

وهكذا ظهرت الجامعة الافتراضية و انتشرت، بدءاً من عام1995[13] وأصبحت أكبر شبكة نسيجية تعليمية مستقلة، فهي تساعد بفضل ارتباط الشبكة بشبكة المعلومات الدولية على بناء فصل حقيقي في وقت محدد لعدد من الطلاب الذي يمكنهم من التفاعل معا و مع المعلم في نفس الوقت .

وبناءًا على ما سبق ستكون مجتمعات الغد قائمة على المعرفة و هيمنتها، والتعليم هو "أحد المصادر التي ستفرز التنافس الدولي"[14]، لذلك على المدارس والجامعات وكل مؤسسات التعليم العالي "تقبل فكرة المنافسة ،والتي من المفترض أن تؤدي إلى التفتح على العالم، و في نفس الوقت الحفاظ على هوية قوية ."[15] خاصة في إطار مجتمع المعلومات، كما أنه أحد وسائل نقل المعرفة بأشكال منظمة. لذا تحتاج نظم التعليم لأن تكون متوجهة نحو المعرفة بصورة أكثر شمولاً مما هي عليه في الوقت الحاضر، و ستنمو المؤسسة التي يمارس فيها التعليم من حيث الحجم و الوظيفة حيث يصبح بمثابة "مجتمع تعليمي" وتتحول المدارس والكليات إلى قنوات رئيسية للتواصل و الاتصال، ويتحول المجتمع إلى مواقع لعملية التعلم.

من هنا فإن التربية المستمرة أصبحت تعتبر، من قبل مختلف الباحثين التربويين، أحد المفاتيح الأساسية للقرن الحادي و العشرين، فهي تحقق مبدأ المجتمع المتعلّم و المعلم في آن واحد. حقًا إن أهم مبدأ تربوي يمنح سائر المبادئ معناها ووسيلتها في عالمنا المتغير هو المبدأ الذي يرى أن هدف التربية ليس أن نكوّن إنسانًا متعلمًا بل إنسانًا "قابلاً لأن يتعلم" دومًا و أبدًا على حد تعبير "روسو". بالتالي فإن دور التربية هو " تعليم الناس كيف يكونون، و كيف يعيشون معًا، وكيف يتفاعلون مع العالم و كيف يكونون قادرين باستمرار على التعلم مدى الحياة." [16]

4 – أين العرب من مجتمع المعرفة :

يرتبط النظام الثقافي بنظام اجتماعي، سياسي محدد، يساهم في استقرار وتغير النظام الثقافي، الذي يعيد النظر كل مرة في طرق نقل المعرفة و تحصيلها، وانتشارها... كل ذلك مرتبط بتغيير الوظائف التي يعطيها كل نظام اجتماعي – سياسي للثقافة أو لبعض منظوماتها قصد تحقيق أهدافه الكبرى . ولا شك أن قيام نظام ثقافي بهذا المعنى يفترض وجود سياسة ثقافية.

من الطبيعي أن تكون قطاعات الثقافة والمعرفة والبحث العلمي، هي القطاعات التي تتعرض قبل غيرها إلى الإهمال، سواء من حيث الاهتمام السياسي أو من حيث الاستثمارات المادية المخصصة، و هذا ما يفسر ضعف الاستثمار في البحث العلمي وضعف السياسات التعليمية، و ضآلة الاستثمارات الثقافية وأحيانا انعدامها. يكفي لإدراك نتائج هذا الوضع مقارنة حصة المخصصات المالية من الناتج الوطني للبحث العلمي في البلاد العربية مع مثيلاتها في العالم الصناعي، بل حتى في البلدان النامية.

نشير قبل عرض نسب الإنتاجية العلمية للبلدان العربية والعالمية، إلى أن أكثر من سبعين مليونًا من إجمالي العرب (316 مليونا) هم أميون، أي الذين لا يجيدون القراءة والكتابة بشكل مطلق وهي نسبة تقارب 40% من مجموع السكان، والخطير في هذه النسبة أنها تصل إلى 28% في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، ما يعني أن أكثر من ربع المجتمع المنتج أمي، في حين أن أغلبية الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية قضت على الأمية منذ عشرات السنين.[17] أصبح الأمي في هذه البلدان هو من لا يستخدم الكمبيوتر، وبالتالي فحسب هذا التعريف لدينا في العالم العربي نوعين من الأمية، الأمية التعليمية التي تزيد — كما أشرنا سابقا — عن أربعين بالمئة، وأمية استعمال الكمبيوتر. إذ أن امتلاك هذا الجهاز و معرفة استعماله بين نسبة المتعلمين في البلدان العربية متدنية جدًا، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت أقل من 4% من مجموع سكان الوطن العربي. كما أشارت هذه الإحصائيات إلى أن نسبة المستخدمين لهذه الشبكة بلغت 29% في شمال إفريقيا و16% في جنوبها [18]

بقي أن نشير كذلك إلى أنّ الإنتاجية العلمية للفرد من العلماء الباحثين العرب، قياسًا بالنشر العالمي، جد منخفضة حيث تقدّر "إنتاجية الباحث العربي بمعدل 0,1 بحث علمي لكل باحث، وبمقارنتها بإنتاجية الباحث في الدول الصناعية المتقدمة، و التي تتراوح بين 1,1 و3,0 بحث لكل باحث في العام الواحد".[19] حتى على مستوى المنشورات التي تشمل كل أنواع الكتب والمطبوعات والتقارير، تنخفض هذه النسبة مقارنة بالنشر العالمي.

أما بالنسبة لمستوى الطباعة والنشر، فإن "نسبة المطبوعات العربية من مطبوعات العالم لا تتجاوز 1%، وتدخل في هذه النسبة جميع أنواع المطبوعات، بما فيها الدينية التي تشكل وحدها وعلى غير المتوقع 50% من مجمل المطبوعات العربية في هذا المجال، وهنا نستطيع أن نقول أن نسبة المطبوعات العربية من المطبوعات العالمية هي أقل من0,5%".[20]

لذلك لا تزيد نسبة النشر العلمي العربي عن 0,7 % من الإنتاج العالمي، بينما تقدر نسبته في أوروبا بـ: 54% و23% في آسيا، أما بالنسبة لنشر الكتب في العالم حسب

العناوين لكل مليون ساكن فيبلغ العدد في أوروبا 584 عنوانًا و في أمريكا 212 بينما لا يتجاوز العدد 30 كتابًا لكل مليون عربي.

و ضمن هذا الاستعراض للأرقام الدالة على الحركة الثقافية العربية، نجد أنه في مجال توزيع الصحف عبر العالم، لم يتجاوز نصيب الدول العربية "1,52% بينما تتجاوز نسبة توزيعها في أوروبا 24%".[21]

كما تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد الاختراعات المسجلة من قبل البلدان العربية درجة التخلف العلمي والتقني للعالم العربي مقارنة مع بقية بلاد العالم وموقعه الهامشي في الثورة العلمية والتقنية الراهنة من حيث المشاركة العلمية والفكرية والإبداعية.

حيث لا يتجاوز نصيب البحث العلمي والتقني في البلاد العربية : "0,002% من الناتج المحلي مقابل ما يزيد عن 2% بالنسبة لمعظم الدول الصناعية، بالإضافة إلى ذلك يأتي 89% من الإنفاق على البحث وتطويره في البلدان العربية من مصادر حكومية، و لا تخصّص القطاعات الإنتاجية الخدماتية سوى 3% فقط من هذه المصادر، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%".[22]إضافة إلى هذه النقطة رأينا أنه من الضروري الإشارة إلى عدد المتحصلين على الشهادات الجامعية من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم(2)

يبين عدد المتحصلين على الشهادات الجامعية في بعض الدول

	2004	2005	2006
اسبانيا	298.448	/	285.957
سويسرا	60.342	63.372	/
الولايات.م.الأمريكية	2.473.299	2.557.595	2.639.006
بلجيكا	44.922	/	81546
فرنسا	664.711	643.604	/
إيطاليا	324.505	379.933	/
الجزائر	91.811	/	107.515
الأردن	47.110	42.294	37.825
لبنان	23.681	25.700	30.462
المغرب	27.001	48.162	54.534

المصدر: http:// www.babnet.net/cadredetail-3434.asp

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المرتبطين بشبكة الإنترنت العالمية قد ارتفع بشكل مـــذهل، فاق كل التوقعات، وقد بلغ عددهم سنة 2005، 972,8 مليون مشترك ، وفي حين يقدر عـــدد العرب المشتركين في شبكة الإنترنت 10,5 مليونً مشترك أي ما نـــسبته 1,3% مـــن مجمـــوع المستخدمين، وهذا ما يوضحه الجدول التي :

الجدول رقم(3)

يبين نسبة استعمال الانترنت في العالم

	عدد مستعملي الانترنت	النسبة	تطور الاستعمال 2000-2005
إفريقيا	23.917.500	%2.5	% 429.8
آسيا	332.590.713	%34.2	% 191.0
أوروبا	285.408.118	% 29.3	% 171.6
الشرق الأوسط	16.163.500	% 1.7	% 392.1
أمريكا الشمالية	224.103.811	% 23	% 107.3
أمريكا اللاتينية	72.953.567	% 7.5	% 303.8
أستراليا	17.690.762	% 1.8	% 132.2
المجموع	972.828.051	% 100	% 169.5

المصدر: http://www.babnet.net/cadredetail-3434.asp

أما فيما يخص المشاركة الفعّالة في إثراء المحتوى الرقمي، فإن الإحصائيات المعتمدة، تشير إلى أن عدد المواقع العربية المحلية على الانترنت قد بلغ –حتى نهاية عام 2001 – ما يقارب 9216 موقعًا، أي بما يمثل 0,026% من إجمالي عدد المواقع المحلية العالمية، البـــالغ 36 مليون موقع.[23]

طبعا، لا أحد ينكر ارتباط هذه الأرقام بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي، وهذه الأرقام تصدمنا عند مقارنتها بالأرقام العالمية وملاحظة الفرق الكبير بينهما.

الخاتمـــة

في السنوات الأخيرة، بدأ التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يأخذ احتياطات رأس المال البشري المؤهل بعين الاعتبار، ويربط الكثير من الباحثين بين مستوى إعداد رأس المال البشري وتنظيمه وازدهار التنمية والاقتصاد.

فمن الخصائص الرئيسية المميزة للدول المتقدمة وجود رصيد كبير نسبيا من الموارد البشرية العالية المستوى. وفي هذه الحالة، فإن الجامعة هي التي تتكفل عادة بإعداد أعلـــى كفاءات رأس المال البشري، عن طريق ممارستها لوظائفها: التثقيف، التعلـــيم، والبحـــث العلمي. وفي إطار حرصها على إنعاش الوظيفة الأخيرة طوّرت ما يسمى بـــ "الدراسات العليا" مستهدفة إعداد باحثين علميين في ميادين التخصص المتعددة.

ومن أجل تحقيق الهدف السابق، يجب على الجامعة أن تهتم بحسن إدارة البحث العلمي وتنظيمه، ليستمر في تجديد المعرفة والفكر.

وفي الأخير يبقى هناك سؤال يُطرح بحدة وهو: أين موقع الجامعات عربية من هذا الاتساع الهائل لنطاق المعرفة ودورها ؟ ومن هذا التطور العاصف والتقدم الهائل للعلـــوم والتكنولوجيا ؟

الهوامش:

1 – أحمد الخضيري (محسن)، اقتصاد المعرفة، القاهرة : مجموعة النيل العربية، ط1، 2001، ص 14.

2 - Lorenzi (Jean-hervé), Payan (Jean-Jacques) ,l'université mal traité, France: Plon, 2003, p7.

3 – محمد فتحي (عبد الهادي)، "أسس مجتمع المعلومات و ركائزه الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير"، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مجلد 4، عدد 3، سبتمبر 1999، ص 20.

4 – أحمد الخضيري (محسن)، مرجع سبق ذكره، ص 8.

5 – المعمري (فيصل)، "رؤية نحو تطوير مجتمع المعلومات الخليجي"، **المعلوماتية**، عدد 18، يونيو 2007.

http://www.informatics.gou.sa/modules.php?name=section&op=viewarticle &article =192

6 – أحمد الخضيري (محسن)، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

7 – الذيب (كمال)، "التعلم للمعرفة أم التعلم للحياة"، **التربية**، عدد 13، ديسمبر 2004، ص 88.

8 - Lebeaume (Joél) , l'éducation technologique ,Paris : ESF , 2000 , p 250

9 – سالم (محمد)، "اللغة العربية تستحق أن تكون عالمية"، المعرفة، عدد 143، مارس 2007، ص 151.

10 – العقلا (علي)، "سيناريوهات التعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية"، المعرفة، عدد 143، مارس 2007، ص ص84-90.

11 -Lorenzi (Jean-hervé) ,opcit ,p 117

21 – نيل (علي)، العرب في عصر المعلومات، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1994، ص 381.

13- صبحي(أحمد اسماعيل)، التعليم الجامعي المفتوح عن بعد، القاهرة: عالم الكتب،ط1 ،2003، ص 254.

14- Parente (stephen L), Presccott (Edward),les richesses - défendues, suisse: Payot Lausanne, 2002, p68.

15- Lorenzi(Jean-hervé),opcit,p 205-206

16 – عبد الدائم (عبد الله)، دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1998، ص 110.

17 - الطالقاني (علي)، "المطالعة والأمية"، النبأ، عدد 66، 7 تشرين الأول 2007، ص3.

18- Annie Chéneau-loquay,"Formes et dynamiques des accès publics à l'internet en Afrique de l'ouest...",in: mondialisation et technologie de la communication en Afrique, Paris: Karthala et MSHA,2004,p174.

19- بلقزيز (عبد الإله)،"عطاء المثقف العربي: في التوجيه الاجتماعي والسياسي"، في: المثقف العربي همومه و عطاؤه، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،ط1، ديسمبر 1995، ص 246.

20- الرفاعي (عبد المجيد)، العرب أمام مفترقات الزمن والايديولوجية والتنمية، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 51.

21- سعد (فادي)، "النشر الإلكتروني"، مجلة المهاجر، السنة 2، عدد 13، جانفي 2006، ص 23.

22- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير الثاني للأمم المتحدة، "التنمية الإنسانية في المنطقة العربية"، ديسمبر 2003.

23- دياب (محمد)، "اقتصاد المعرفة ... أين نحن منه ؟"، العربي، عدد 546، ماي2004، ص 50.